الخلافات الحدودية بين العراق والسعودية في محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨

أ.د. عبد الله كاظم عبد العوادي
الباحث عباس صالح مهدي
جامعة ميسان- كلية التربية- قسم التاريخ

المستخلص:

عُدّ موضوع الخلافات الحدودية مع دول الجوار العربية للمدة ١٩٢٥ واحداً من المواضيع التي لا يمكن تجاوزها، كونها مثلت مصدراً مهماً في دراسة تاريخ العراق وبناء الدولة العراقية، ومن الأهمية في دراستها وتسليط الضوء عليها لغرض تشخيص الآراء والمواقف التي اتخذها النواب والمجلس النيابي العراقي كمؤسسة دستورية لحل المشكلات وعقد الاتفاقيات التي عقدت مع الدول بما يتوافق مع سيادة العراق ومصالحه السياسية في ضوء متغيرات المرحلة وتطوراتها. ومن هنا تأتي أهمية الموضوع، وما يؤكده على سلامة وعلمية المنهج العلمي التاريخي للمدرسة العراقية في كتابة التاريخ العراقي ودراسة مثل هذه المواضيع، سيما أن الكثير من أحداث التاريخ وحقائقه المختلفة تظل مبتورة أو غير متكاملة، إذا ما أهملت تلك الأحداث وتطوراتها، فضلاً عن ذلك ان دراسة الماضي بوعي الحاضر في ما يضفي الكثير من الفهم والإدراك لمعرفة العوامل ذات العلاقة بالعلاقات العراقية – العربية، والمشكلات التي كانت تحيط بها سيما ما يتعلق بالخلافات الحدودية وكيف تمت معالجتها بروح وطنية بعيدة عن كل الأطراف وفي الوقت نفسه الكشف عن مدى تدخل القوى الخارجية في صنع القرارات السياسية ذات العلاقة بالسيادة والاستقلال الوطني للحفاظ على مصالحها في العراق أو غيره من الدول.

الكلمات المفتاحية: الخلافات، الحدودية، العراق، السعودية، محاضر مجلس النواب، مواقف .

Iraqi-Saudi Border Disputes in the Minutes of the Iraqi Parliament 1925–1958

Researcher: Abbas Salih Mahdi

Prof. Dr. Abdullah Kadhim Abed Al-Awadi

Misan University - College of Education - Department of History

Abstract:

The issue of border disputes with the neighboring Arab countries during the period 1925 constituted one of the topics that cannot be overlooked, as it represented an important source in studying the history of Iraq and the building of the Iraqi state. The importance of this topic lies in studying and shedding light on it in order to identify the opinions and positions adopted by the Iraqi deputies and the Iraqi Parliament as a responsible institution for resolving problems and concluding agreements with other countries in a manner consistent with Iraq's sovereignty and political interests in light of the changes and developments of that period.

Hence comes the importance of the subject, which confirms the soundness and scientific value of the historical methodology adopted by the Iraqi historical school in writing Iraqi history and studying such issues, especially since many historical events and their various facts remain incomplete or fragmented if those events and their developments are neglected. Furthermore, studying the past with awareness of the present adds much to understanding and realizing the factors related to Iraqi-Arab relations and the problems surrounding them, particularly those connected with border disputes, and how they were addressed in a national spirit away from bias by all parties. At the same time, this study reveals the extent of foreign powers' interference in making political decisions related to sovereignty and national independence in Iraq or other countries in order to preserve their interests.

***Keywords**: Border disputes, Iraq, Saudi Arabia, Minutes of the Parliament, Positions.*

المقدمة:

يمكن القول أن موضوع الخلافات الحدودية مع دول الجوار العربية للمدة ١٩٢٥ واحداً من المواضيع التي لا يمكن تجاوزها، كونها مثلت مصدراً مهماً في دراسة تاريخ العراق وبناء الدولة العراقية، ومن الأهمية في دراستها وتسليط الضوء عليها لغرض تشخيص الآراء والمواقف التي اتخذها النواب والمجلس النيابي العراقي كمؤسسة دستورية لحل المشكلات وعقد الاتفاقيات التي عقدت مع دول الجوار العربي ومنها السعودية وسوريا والاردن والكويت بما يتوافق مع سيادة العراق ومصالحه السياسية في ضوء متغيرات المرحلة وتطوراتها. ومن هنا تأتي أهمية الموضوع، وما يؤكده على سلامة وعلمية المنهج العلمي التاريخي للمدرسة العراقية في كتابة التاريخ العراقي ، فضلاً عن ذلك ان دراسة الماضي بوعي الحاضر في ما يضفي الكثير من الفهم والإدراك لمعرفة العوامل ذات العلاقة بالعلاقات العراقية – العربية، ، وكيف تمت معالجتها بروح وطنية بعيدة عن كل الأطراف وفي الوقت نفسه الكشف عن مدى تدخل القوى الخارجية في صنع القرارات السياسية ذات العلاقة بالسيادة والاستقلال الوطني للحفاظ على مصالحها في العراق أو غيره من الدول. ويعد موضوع الخلافات العراقية السعودية، وتعد الخلافات العراقية السعودية واحدة من المشكلات التي أسهم مجلس النواب العراقي في التطرق والتصدي لها لغرض الوصول الى الحلول المطلوبة من دون الاخلال بالسيادة الوطنية وتحقيق مصلحة الدولتين العراقية والسعودية، الامر الذي سيتم التطرق له حيث قسم البحث الى مبحثين الاول بعنوان الخلافات والمعاهدات المعقودة بين العراق والسعودية حتى عام ١٩٢٥ والثاني بعنوان الخلافات الحدودية العراقية – السعودية في محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥–١٩٥٨.

اتبع الباحث في دراسته المنهج التاريخي الوصفي العلمي الذي يعتمد على عرض الأحداث التاريخية ومقارنتها للوصول الى الحقائق العلمية عند دراسة التاريخ وتطوراته.

المبحث الأول

الخلافات والمعاهدات المعقودة بين العراق والسعودية حتى عام ١٩٢٥

أسهمت عوامل عدة في تدهور العلاقات بين العراق ونجد وعدم استقرارها، ومنها عدم وجود خط حدود واضح بين الطرفين يتم بموجبه معرفة كل منهما سلطاته ونفوذه، وعدم قدرة الطرفين في تحديد تابعية العشائر، إذ كانت هناك عشائر عراقية في انتماءاتها تسكن نجد وهو ما توافق مع العشائر النجدية التي كانت تسكن العراق هي الأخرى، وهذا يمثل جوهر المشكلة[١]، وعليه ظلت المناطق الصحراوية الواسعة بين نجد والعراق مناطق نفوذ قبلي الى حدٍ كبير، وخاضعة لسيطرة قبيلة واحدة او تبعاً لتغيير الولاءات القبلية بين مدة وأخرى، ومما أسهم في ذلك ان الحدود المشتركة لم تكن خاضعة لخط ترسيم واضح، مما انعكس على كثرة النزاعات واستمرارها، الأمر الذي توضح بعد انهيار الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى وتقاسم ممتلكاتها وبرز في ذلك الصراع على السلطة والولاءات العشائرية[٢].

والراجح أن توقيع معاهدات السلام بين الدول المتنازعة بتلك الحرب جاء اثر ضعف الدولة العثمانية وتفككها، وانسحابها التدريجي من المناطق العربية، مما أدى الى انهيار السلطة المركزية وخلق فراغ وتفكك في أوضاعها الداخلية، والعامل الأكثر تأثيراً في زيادة التنافس بين القوى المتواجدة في المنطقة، فعلى سبيل المثال ان بريطانيا بعد احتلالها للعراق عام ١٩١٨ بالكامل، قامت بوضعه تحت الانتداب رسمياً، الذي تم بموجبه منحها الصفة القانونية للتدخل في شؤونه وأراضيه[٣].

رافق ذلك، تزايد نفوذ آل سعود في شبه الجزيرة العربية، والقيام بتوحيد نجد والحجاز والمدن التابعة لهما، وتوسيع نفوذهم في الصحراء المجاورة للعراق، أما المناطق الأخرى فقد استمرت الصراعات والغارات العشائرية المتبادلة، لعدم وجود سلطة سياسية تحد من ذلك وكان الأبرز في ذلك النزاعات حول مناطق الرعي والحدود والمياه، مما منح بريطانيا الفرصة للتدخل لحسم تلك المشكلات، فقامت برسم خطوط حدودية وتأشير البعض من المناطق المحايدة، سيما في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية بحسب وجهة نظرها، كالممرات الصحراوية ومناطق الرعي، وهي في حقيقتها إشارة للآخرين، بأهمية دورها وإشعار بوجودها ومصالحها في المنطقة[٤].

ومع ذلك فقد برزت تأثيرات الصراع بين آل سعود وآل رشيد على الحدود العراقية، وهو ما حذر منه الأمير فيصل قبل تتويجه، لشدة تلك الصراعات واستمرارها[٥]، وقدم في وقتها مقترحاً الى دار الاعتماد البريطانية في العراق طلباً بضرورة ترسيم الحدود الجنوبية خوفاً من تطلعات آل سعود ورغبتهم في زيادة نفوذهم ومكانتهم في المشرق العربي، ولكن دار الاعتماد تجاهلت هذا المقترح بعد عبور قسم من عشائر فهد الهذال عشيرة العمارات التي تتبع قبلة عنزة الى منطقة الفرات في الرمادي، وقيامهم بشن الهجمات على عشائر نجد، الأمر الذي احتج عليه ابن سعود وأعلن سلطته على جميع فروع قبيلة عنزة، مما دفع برسي كوكس الى التدخل وأمر لاجئي شمر بعبور الفرات الى الضفة اليسرى، واقترح عقد لقاء مشترك بين فيصل وعبد العزيز ابن سعود[٦] تحت رعايته، وقد اقترح ابن سعود مقابل ذلك عقد اجتماع قبل هذا اللقاء وقيام برسي كوكس بوضع اتفاقية خاصة تكون قاعدة لهذه المفاوضات حتى تكون مقبولة من القبائل[٧].

ومن الأسباب الأخرى التي أسهمت في تأزيم العلاقات، قيام البعض من الشيوخ بجمع الاتاوات من عشائر الظفير والرعاة في العراق والتابعين للعراق إدارياً، مما دفع الملك فيصل الأول بإصدار الأوامر بإلقاء القبض على هؤلاء، والطلب من دار الاعتماد الموافقة على هذا الإجراء، وقد أفاد برسي كوكس انه اتفق مع الملك فيصل على استدعاء هؤلاء الى بغداد من دون تعرضهم الى الخطر، وقد وصلت رسالة منه الى دار الاعتماد بهذا الخصوص[٨].

رافق ذلك قيام أتباع عبد العزيز بن سعود في بداية شهر نيسان ١٩٢٢، بأعمال وصفها كوكس بالأعمال الضارة لقيام قوة كبيرة من أتباعه بالإغارة على العشائر العراقية، مما دفع كوكس الى الطلب من عبد العزيز ابن سعود عدم تكرار ذلك وعليه عندما قامت الطائرات البريطانية بضرب هؤلاء أشار بالقول: "لا تؤاخذوا طائراتنا ولكن لا مبرر لهجوم عشائر نجد على عشائر العراق"[٩]، وفي وقتها تم تبادل البرقيات بخصوص هذه الحادثة بين عبدالعزيز ابن سعود ودار الاعتماد والبلاط الملكي ، واتفق على وضع معاهدة بين العراق ونجد لتعيين

الحدود، وإقامة العلاقات الودية بينهما، وأبلغت دار الاعتماد عبدالعزيز ابن سعود بوضع خطوط مؤقتة للحدود بين العراق ونجد، الذي عدّ وسيلة مهمة لحفظ السلام بين الطرفين، ورسمت هذه البرقية التي أرسلت في الثالث من نيسان١٩٢٢ الحدود بينهما[١٠]، وفي الوقت نفسه طلبت من الحكومة العراقية إبلاغ ذلك الى العشائر واجبارها على الالتزام بها، واستمرت دار الاعتماد بالتحرك لجمع ممثلي العراق ونجد، على مائدة مفاوضات للتوصل الى معاهدة دائمية بخصوص الحدود بدلاً من الحدود المؤقتة، والإيحاء لكلا الطرفين بأنها تعمل لصالحهم دون تمييز[١١].

وحقيقة الأمر ان الذي دفع دار الاعتماد للتحرك لمواجهة الانتقادات التي تعرضت اليها بعد نجاح مؤتمر كربلاء[١٢] الذي عقد في التاسع من نيسان عام ١٩٢٢، وقرر فيه وجوب الدفاع عن البلاد من هجمات عشائر ابن سعود وطالبته بتعويض المنهوبات وديّات القتلى[١٣].

واستناداً الى ذلك عقد المؤتمر الأول الذي سمي مؤتمر المحمرة في أيار ١٩٢٥ لغرض تنظيم الحدود بين الطرفين وحضره عن العراق صبيح نشأت[١٤] وزير الأشغال والمواصلات، براند هنري بورديلون Bernaed. Henry. Bourdillon[١٥] ممثل المعتمد السامي وممثل ابن سعود في هذا المؤتمر أحمد بن ثنيان، وفي نهاية المؤتمر تم التوقيع على معاهدة بين الطرفين لحسم قضايا الحدود في الخامس من أيار عام ١٩٢٢، وقد سارع الملك فيصل الأول في التصديق عليها في حين امتنع ابن سعود عن التصديق مبرراً ذلك بأسباب عديدة منها اتهام ممثله بالتوقيع على المعاهدة دون استشارته، وكان متساهلاً وخرج عن توجهاتي التي اوصيتها له، واخذ عبد العزيز ابن سعود يعلم تذمره من بريطانيا بدعوة انه اصبحوا يميلون الى العائلة الهاشمية ضده الأمر الذي أفشل مهمة دار الاعتماد في معالجة الموضوع[١٦].

وفي الاطار ذاته عقد مؤتمر العقير في ٢٨ تشرين الثاني عام ١٩٢٢، وحضره كوكس نفسه، الذي واجه مشكلة إصرار عبد العزيز ابن سعود على عدم الاعتراف بمعاهدة المحمرة، مما أغضب برسي كوكس، فغادر الاجتماع، إلا أن ابن سعود تراجع عن موقفه فتم عقد المؤتمر من جديد حيث حصل برسي كوكس على مصادقة ابن سعود على معاهدة المحمرة في اليوم الثاني للمؤتمر فيما رفض مقترح ابن سعود، بأن يكون نهر الفرات حداً فاصلاً بين العراق والسعودية ، وكاد ذلك أن يؤدي الى أزمة أخرى داخل المؤتمر[١٧].

أسفر المؤتمر عن عقد اتفاقية العقير، التي تضمنت البنود الأساسية الآتية:

١- تحديد الحدود بين العراق والسعودية على طول خط يمتد من جبل عنيزة جنوباً الى وادي العوقة شمالاً.

٢- إنشاء منطقة محايدة تبلغ مساحتها حوالي (٧٠٠٠) كم مربع، تشارك فيها قبائل الجانبين في الرعي والتنقل.

٣- ترسيم الحدود بين نجد والكويت بطريقة مماثلة، وإنشاء منطقة محايدة ثانية.

٤- التزام الطرفين بوقف الغارات القبلية وضمان أمن الحدود. ويذكر ان العراق لم يشارك في ترسيم الحدود في ضوء هذه المعاهدة، فالدور الأساس كان بيد بريطانيا كسلطة منتدبة مسؤولة عنه في مباحثاته وعلاقاته الخارجية والتوقيع نيابة عنه، وكان من نتائج تلك الاتفاقية جاء في مصلحة نجد لاعتقاد الطرفين

ان بريطانيا ضحت بمصالحهم لصالح عبد العزيز آل سعود لضمان استقرار نجد[١٨]، سيما أن المعاهدة أسهمت في إنشاء منطقة متنازع عليها التي عرفت بالمنطقة المحايدة بين العراق والسعودية، ولم تستطع الحكومة العراقية في وقتها الاعتراض عليها، نظراً لسيطرة البريطانيين على صنع القرار السياسي في البلاد[١٩].

كانت دار الاعتماد تتصرف وكأنها مالكة للبلاد، فتأخذ من هذا لتعطي لذاك فكان شعارها في المؤتمر "نأخذ من ابن سعود لنعطي للعراق، ونأخذ من شرق الأردن لنعطي ابن سعود، ونأخذ من الحجاز لنعطي شرق الأردن"[٢٠]، والمهم في ذلك قيام كوكس بصياغة بروتوكول العقير الأول وبروتوكول العقير الثاني في عام ١٩٢٢، اللذان وضعا حداً لطموحات عبد العزيز ابن سعود الذي بدا عليه عدم الرضا عن نتائج المؤتمر وعبر عن ذلك بالقول: "نحن دعونا السير برسي كوكس الى العقير للنظر وإياه في أمرين، الأول الشريف حسين وأولاده، والثاني الأتراك الطامعون في الموصل، أما مسألة العمارت والظفير فحلها لا يوجب مجيئنا اي ليس من الاهمية حضورنا كونها قضية ممكن حلها " [٢١].

على الرغم من توقيع هذه الاتفاقيات فإن ذلك لم يؤدِ الى حل المشكلات الحدودية بين العراق ونجد، ففي التاسع عشر من نيسان عام ١٩٢٣ أحال رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون[٢٢] كتاب متصرف لواء المنتفك الى دار الاعتماد يشكو فيه من قيام عبد العزيز ابن سعود بتشجيع بعض الشيوخ العراقيين للدعوة له ولجمع (الخاوة) في داخل الحدود العراقية ورجا هنري دوبس [٢٣] الذي كان يشغل المندوب السامي في العراق عبد العزيز ابن سعود بعدم الاتصال بالشيوخ (لئلا يسيئون تفسير معاملته)، أما الاخير فقد طالب بإخراج شمر نجد من العراق، وعد ذلك من شروط التفاهم مع العراق ولكن الحكومة العراقية رفضت الطلب على أساس عدم وجود نص على ذلك في معاهدة المحمرة وبروتوكول العقير، في حين ادعى عبد العزيز ابن سعود انه حصل على وعد بذلك من كوكس عند مشاورته له عام ١٩٢٢، وقد نفت الحكومة العراقية ذلك[٢٤].

استمرت مساعي دار الاعتماد لحسم تلك المشكلات عن طريق تنظيم مؤتمر جديد في الكويت، ورشحت بريطانيا برسي كوكس لتمثيلها، ورغم استمرار أعمال المؤتمر عشر جلسات، إلا انه لم يتوصل الى اتفاق بين الطرفين، في الوقت الذي أعقبه بأيام عديدة قيام أتباع ابن سعود في الخامس من آذار ١٩٢٤ بغزوة أخرى على العشائر العراقية، وهو تعبير عن عدم نجاح المؤتمر وضعف الدور البريطاني على تسوية الخلافات التي بدأت تتسع بين آل سعود والبيت الهاشمي[٢٥]. فيما وصلت دار الاعتماد برقية من المقر الجوي للقوات البريطانية في العشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٤، تضمنت وضع مقترحات محددة لمواجهة غارات عشائر ابن سعود في المستقبل، وهي مقترحات إجرائية واحترازية ولا تسعى الى معاقبة ابن سعود الأمر الذي استمر حتى حزيران عام ١٩٢٥[٢٦].

المبحث الثاني

الخلافات الحدودية العراقية – السعودية في محاضر مجلس النواب العراقي ١٩٢٥–١٩٥٨

لم يختلف موضوع الخلافات الحدودية ومشكلاتها بين العراق ودول الجوار العربي عمّا حدث بين العراق ودول الجوار غير العربية، كتركيا وإيران من حيث أسبابه ونتائجه، بل أصبح محوراً أساسياً في اهتمامات النواب العراقيين في محاضر مجلس النواب العراقي للمدة ١٩٢٥– ١٩٥٨، نظراً لأهميته البالغة بسبب تأثيره على القضايا التي تتعلق بالسيادة الوطنية والاستقرار الداخلي، والأهم أن هذه المناقشات اتخذت طابعاً سياسياً للقوى الوطنية في وقتها، في ضوء السياسة البريطانية التي كانت بمثابة الأداة الرئيسية في تنفيذ سياسات العراق الخارجية وتنظيم اتفاقياته مع كافة الدول الأجنبية والعربية، مع تجاهل مؤسسات الحكم الوطني والسيادة الوطنية في العراق، الأمر الذي توضح عند قيام دار الاعتماد البريطاني بالدور الاساسي والاول في التفاوض نيابة عن الحكومة العراقية والحكومة البريطانية لرسم الحدود وعقد الاتفاقيات الحدودية وحل الخلافات والنزاعات في حالة حدوثها، وهو ما حددته المادة الثالثة من لائحة الانتداب البريطاني[٢٧].

أثار استمرار الضغط السعودي على العشائر العراقية بريطانيا التي أكدت على ضرورة حسم هذه المظاهر واقترحت عقد اجتماع في دار الاعتماد في الثاني عشر من نيسان عام ١٩٢٥ لغرض إنهاء هذا التوتر[٢٨]. كما تم عرض مقترح على الحكومة العراقية لعقد مؤتمر مشترك بين بريطانيا والعراق والسعودية، وفي حالة رفض عبد العزيز ابن سعود المقترح تقوم بريطانيا بعمل صارم ضده وتتحمل الحكومة البريطانية مسؤولية حفظ الامن في العراق، إلا أن أتباع عبد العزيز ابن سعود قاموا بهجمات جديدة على امتداد شهري حزيران وتموز عام ١٩٢٥ تركزت على عشائر الظفير في العراق، واكتفت دار الاعتماد بتقديم احتجاج شديد اللهجة لابن سعود[٢٩]. وأبلغت رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون بعد تشكيل وزارته الثانية في حزيران ١٩٢٥[٣٠] .

أعلنت دار الاعتماد رغبتها بعقد مؤتمر في مكان ما من أراضي نجد وأن يكون كلبرت فالكيغهام كلايتون (Gilbert F. Clayton)[٣١] ممثلاً عن بريطانيا فيه[٣٢].

واتساقاً مع تلك التطورات بدأت المفاوضات في مدينة بحرة[٣٣] في العشرين من تشرين الأول عام ١٩٢٥، ومثل العراق في المؤتمر توفيق السويدي لغرض مساعدة الممثل البريطاني عن طريق تزويده بآراء حكومته، واشار السويدي بأنه طمأن عبد العزيز ابن سعود عندما شعر ان الاخير كان متخوفا من وجود الملك فيصل على كونه هاشمي، حيث طمأنه ان العراق يشبه في إدارته الحجاز ونجد فأمر الفصل لا يعود الى الملك وحده لان العراق فيه حكومة نيابية ويقوم اشخاص كثيرون بمهامها كالوزراء والزعماء السياسيين ومهمة الملك تنحصر بترأس الدولة والاشراف على اعمالها ولكنه ليس هو الكل في الحكومة، وعليه يجب الاطمئنان جلالتك في هذا الجانب[٣٤]، وقد شرح فيه كلايتون مشروع اتفاقية لغرض عقدها بين الطرفين، إلا أن تلك الاتفاقية لم تأتِ بشيء جديد عمّا تم الاتفاق عليه سابقاً، ومع ذلك خرج المؤتمر باتفاقية سميت باتفاقية بحرة طلب كلايتون الى دار الاعتماد الاطلاع عليها، التي قامت بدورها بنقلها الى مجلس الوزراء العراقي فتم التوقيع عليها في الأول من تشرين الثاني من السنة نفسها بعد ان تمت موافقة حكومتي الدولتين عليها، وقد لفتت دار الاعتماد انتباه مجلس الوزراء الى وجود البعض من المواد في الاتفاقية تقتضي تشريعاً واضافة مواد جديدة على القانون العراقي، إذ نصت الاتفاقية على وجوب عقد محكمة تحقيق في أي اعتداء أو تجاوز على الحدود المتفق عليها[٣٥].

على الرغم من التدخلات البريطانية المستمرة في وضع الحلول للمشكلات الحدودية العراقية النجدية (السعودية) في المدة التي سبقت قيام المجلس النيابي العراقي، فقد استمرت السعودية في إثارة المشكلات الحدودية مع العراق عن طريق الضغط على العشائر العراقية، مما أثار البريطانيين ودفعهم الى عقد اجتماع في دار الاعتماد البريطانية في بغداد في ١٢ نيسان ١٩٢٥، أكدت فيه ضرورة إنهاء هذا الملف، وفي الوقت نفسه قدمت للحكومة العراقية مقترحاً لعقد مؤتمر مشترك بين العراق ونجد وبإشراف بريطاني، وفي حالة رفض الاخيرة لهذا الاقتراح تقوم بريطانيا بعمل صارم وقوي ضدها، ومع ذلك استمرت نجد بهجماتها طيلة شهر حزيران ١٩٢٧، إلا أن بريطانيا اكتفت بتقديم احتجاج شديد لنجد عن تلك الأعمال غير الأصولية التي تقوم بها ضد العشائر العراقية الحدودية[٣٦]، وأبلغت رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون رغبتها بعقد مؤتمر في مكان يحدد فيما بعد في أراضي السعودية، يكون لبريطانيا تمثيل مهم فيه[٣٧].

وهذا يعني ان بريطانيا قامت بدور محوري في تلك الأحداث، نتيجة افرازات الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية وتنامي مصالحها في المنطقة، مما دفعها الى اتباع سياسة تتوافق مع تلك الاحداث وخططها المستقبلية في المنطقة، وتوضح الأمر عن طريق الحلول المؤقتة التي كانت تقدمها لتلك المشكلات، وعدم الاصطفاف مع طرف على آخر، في الوقت الذي لم تخف ميلها لطرف على آخر لزيادة حدة تلك المشكلات[٣٨]. كسياق عام في هذه السياسات لتحقيق مصالحها في المنطقة دون شعور الاخرين بذلك .

الأمر الذي توضح في آراء ومناقشات مجلس النواب العراقي في تلك المدة لحساسية موضوع الخلافات بين العراق والسعودية وجذورها التاريخية، والتي أصبحت من الحدة والتوتر مما يتطلب العمل بضرورة التوصل الى حلول بخصوصها، سيما أن الجانب النجدي كان مصراً على موقفه من تلك الحدود، فضلاً عن تدخلاته المستمرة في شؤون العشائر العراقية وكثرة اعتداءاته، برغم التدخلات البريطانية لحلها، وهو ما توضح في مؤتمر مدينة بحرة السعودية الأخير، وعدم تحقيق ما يجب الوصول اليه لحل تلك المشكلات، اذ تصدى نائب كربلاء عبد المحسن شلاش [٣٩] للموضوع موضحاً ان حكام آل سعود يضعون العراقيل والحجج في عدم حل المشكلات الحدودية، والغريب في ذلك "شعورهم بالأحقية في ذلك وان العراق هو المتسبب في ذلك... وحتى بعد جلوسهم على مائدة المفاوضات يفسرون الأمور لصالحهم"، وأضاف النائب المذكور لماذا لا يتم فرض الاحترام المتبادل واتباع سياسة حسن الجوار بينها، وطالب بضرورة عقد الاتفاقيات لحسم هذه الخلافات وانهاء المشكلات الحدودية [٤٠]. وهو يعني سلبية الموقف النجدي، نظراً لاستمرارية الهجمات والغارات على العشائر والمناطق العراقية بهدف السلب والنهب[٤١].

شهدت الجلسة التاسعة من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦ التي عقدت في ٢٦ نيسان ١٩٢٧ مناقشة مجلس النواب بشأن لائحة قانون منع الغزو والنهب عبر الحدود، استهل النائب عن لواء الكوت سعيد الخضر حديثه بالتشجيع والترحيب على وضع هكذا قوانين لما تحمله من اهمية كبيرة تهدف للحد من الفوضى السائدة على الحدود بين البلدين، كونها تضع الاسس الصحيحة لحسن الجوار بين العراق والسعودية، غير اني اعترض ان كانت قد وضعت بصيغة عدم التغيير، " بمعنى اطلاق حرية الغير مقابل الحد من حريتنا"، وطالب بمراعاة

مصالح العراق وعدم منح الاخرين الفرصة لتحقيق مآربهم، وذلك لتحقيق مبادئ حسن الجوار بين الطرفين. واضاف قائلا مانصه "ان الاتفاقية التي سبقت اتفاقية بحرة وغيرها تؤيد محافظة الامة العراقية على حسن جوارها، إلا أن الغير تعدى وسفك الدماء وذهبت بغير تعويض، ولازلنا مستمرين بذلك دون حراك"، وأضاف: "أنا لم أقل لا أوافق على هذه اللائحة لأجل الغزو، بل اني من الراغبين الى منع الغزو واستهجن هذه الفكرة، وأرحب بكل قانون يحفظ للعراقيين حسن السمعة.. وبعكسه نقول لعشائرنا أقيموا على الضيم والحال اننا عرب والعرب تأبى الضيم"[٤٢].

وفي الاطار ذاته تحدث نائب الحلة سلمان البراك عن الموضوع بالقول : "اضم صوتي الى صوت النائب عبد الحسين شلاش بأن حكام آل سعود مستمرون بوضع العراقيل والمبررات غير الصحيحة وغير المنطقية لحل مشكلاتنا الحدودية". واضاف من الواضح أن السعوديين متمسكين بمواقفهم السابقة، ورفض المقترحات الصحيحة لحسم هذه المشكلات...، وادعوا من الحكومة العراقية تنبيه السعوديين بسياساتهم الخاطئة وعدم المماطلة، وتوضيح ما عندهم بما يعكس اهمية الموضوع وخطورته [٤٣]. وتحدث في الجلسة نفسها نائب اربيل داود الجلبي[٤٤] الذي قدم شكره للحكومة العراقية على حسن ادارتها لهذا الملف لغرض تحقيق سياسة حسن الجوار واستمرارها في مساعيها على الرغم من تعنت السعودية، واضاف ان على الحكومة السعودية ادراك حجم المخاطر والسلبيات التي ممكن حصولها في حالة اصرارها على مواقفها، وارى انه من الممكن وضع الحلول المناسبة لها سيما ان العراق اك على رغبته في تحقيق ذلك ، مختتماً حديثه بالقول: " لماذا تصر السعودية بالوقوف بالضد من مواقف العراق الرسمية" [٤٥].

لم تمنع المعاهدات والاتفاقيات تلك الاعتداءات، فقد تعرضت الأجزاء المتاخمة للحدود العراقية مع جزيرة العرب لهجمات متكررة ومتواصلة، ففي الخامس من شهر تشرين الأول ١٩٢٥ هاجمت جماعة من قبيلة المطير المخفر الحدودي في منطقة البصية الواقعة داخل الأراضي العراقية بمسافة ١٢٥ كم عن الحدود، فتم قتل ١٢ عاملاً من عمالة وستة من أفراد الشرطة وامرأة وموظف أشغال، ونهبوا خمسة بنادق وستة جمال، وفي التاسع من الشهر نفسه شنوا هجوماً آخر على القبائل العراقية فقتلوا (٧٤) فرداً من أبناء العشائر وسرقوا (٩٦٠٠) رأس من الغنم و(١٦٣٧) من الحمير وستة جمال و(٨٣) بندقية و(١٨٠) خيمة، وكرروا الهجوم في ٢٢ كانون الأول عام ١٩٢٧، فقتلوا (٤٠) فرداً وسرقوا (١٢٠٤٧) رأس من الغنم و(١٤٣١) من الحمير وعشرة من الإبل و(٣٣) بندقية و(١٠٧) خيمة[٤٦].

وفي ١٩ من شباط عام ١٩٢٨، هاجموا قبائل عراقية فقتلوا (٢٨) شخصاً وسرقوا (٥٧٩٥) رأس غنم و(٦٩٦) من الحمير و(٢٩) بندقية و(٤٦) خيمة. فلجأت الحكومة العراقية الى بريطانيا لمساعدتها في إيجاد حل يجنبها تلك المخاطر المستمرة، فتم اجراء مفاوضات في ٨ أيار عام ١٩٢٨، بين ممثل بريطانيا كلبرت كلايتون وعبد العزيز ابن سعود في السعودية لكنها لم تؤدي الى نتيجة[٤٧]، مما دفع نائب الكوت سعيد الحاج خضير في جلسة مجلس النواب في الثاني من كانون الثاني بالاشارة بعدم جدوى عقد الاجتماعات او عقد الاتفاقيات مع الجانب السعودي كونها لا تنفذ على أرض الواقع. ومن الأفضل رفض الاتفاقيات أيها السادة، لأن

الاتفاقيات لا قيمة لها لعدم تنفيذها. ومثالاً واحد يكفي تأكيد ذلك، فقال: "... المادة الأولى من معاهدة بحرة أشارت تعترف كل من دولتي العراق والسعودية أن الغزو من القبائل والعشائر القاطنة في أراضيها على أراضي الدولة الأخرى اعتداء يستلزم عقاب مرتكبيه عقاباً صارماً من قبل الحكومة التابعة لها وان رئيس العشيرة المعتدية يعد مسؤولاً وهي اتفاقية صادق المجلس عليها من مدة مضت.. ولم نتمكن من تنفيذ نصوصها.. فعلامَ سن اتفاقيات وعقد الاجتماعات... فالاعتداءات لازالت مستمرة وبشدة... وعليه يستوجب عدم السكوت عنها نهائياً[٤٨].

استمرت المفاوضات العراقية – النجدية بشأن الحدود العراقية النجدية ففي ١٥ تموز ١٩٢٨ قرر مجلس الوزراء العراقي إرسال توفيق السويدي وزير المعارف في وزارة السعدون الثالثة[٤٩] لحضور مؤتمر السعودية نيابة عن الحكومة العراقية، حيث بدأت أعمال المؤتمر في الثامن من آب ١٩٢٨، وتركزت المباحثات بخصوص نقطة أساسية هي مخفر البصية، وقد تمسك عبدالعزيز ابن سعود بموقفه بشأن تهديم المخافر، مما دفع بورديلون وكيل المعتمد في دار الاعتماد البريطانية [٥٠] الى تقديم مقترح في الرابع من تشرين الاول١٩٢٨، بشأن إحالة القضية للتحكيم وقد وافق ابن سعود على المقترح بشرط أن يكون المحكمون الأول عراقياً والثاني سعودياً والثالث بريطانياً محايداً[٥١]. ومع ذلك فقد استمرت نجد بمواقفها السابقة وان كان بشكل مما سبق اذ طرأ بعض التحسن في العلاقات العراقية السعودية عندما قام ابن سعود بالتقرب من العراق بسبب الأوضاع الداخلية غير المستقرة والتآمر على سلطته مما دفعه لحضور مؤتمر هيأت دار الاعتماد مستلزماته تم عقده في البارجة البريطانية لوبن (Lobin) وسمي المؤتمر باسمها[٥٢].

بدأ المؤتمر أعماله في الثاني والعشرين من شباط عام ١٩٣٠ تحت إشراف السامي الجديد في العراق فرنسيس همفريز(Francas humbhry)[٥٣] ولكن عبدالعزيز ابن سعود ظل متمسكاً بموقفه بقضية المخافر[٥٤]. وفي هذا الصدد اشار تقرير بريطاني رفع عن سير الإدارة في العراق أن ذلك المؤتمر أسهم في تحسين العلاقات بين العراق والسعودية ووضع حلاً للصراع الطويل بينهما، وكان من نتائجه وصول وفد سعودي الى بغداد في السادس من آذار ١٩٣٠ للتفاوض ووضع الحلول المناسبة للمشكلات المشتركة فتم الاتفاق على عقد معاهدة حسن جوار بين العراق ونجد تضمنت الاعتراف بحقوق الدولتين وتبادل التمثيل الدبلوماسي والتعهد بعدم الغزو والاعتداء بين العشائر في الدولتين وتنظيم مسائل الحدود المشتركة[٥٥].

ونتيجة للجهود المبذولة من قبل بريطانيا وقع الطرفان في الثاني من نيسان ١٩٣١على ثلاث اتفاقيات ومعاهدة صداقة وحسن جوار وبروتوكول تحكيم تضمنت حل المشكلات الحدودية واتفاق تبادل تسليم المجرمين الفارين عبر الحدود، وعرضت تلك الاتفاقيات لإقرارها ومناقشتها في مجلس النواب العراقي لاقرارها بعد ان جرت مناقشتها بشكل مستفيض وقد اشاد النائب ثابت عبد النور بهذه الاتفاقيات وعدّها مكسباً مهماً بين الدولتين لأنها على حد تعبيره "عقدت بين دولتين عربيتين، وجاءت بلغة عربية.. وتمكنا من إعلاء شأن اللغة العربية، التي رفع القرآن الكريم مكانتها"[٥٦]، وقد صادق مجلس النواب على هذه الاتفاقيات الثلاث بإجماع النواب الحاضرين البالغ عددهم (٧١) نائباً في ١٣ أيار ١٩٣١[٥٧].

لم تشهد المدة التي أعقبت استقلال العراق ودخوله عصبة الأمم في الثالث من تشرين الأول ١٩٣٢ تطوراً جديداً في العلاقات العراقية – السعودية، إذ وطدت معاهدة الصداقة وحسن الجوار أسس لتلك العلاقات، حتى الثاني من نيسان ١٩٣٦ بعد ان توصل الطرفان الى عقد معاهدة الأخوة والتحالف، التي وصفها نائب بغداد علي محمود الشيخ علي[٥٨] في الجلسة الثانية والخمسون من الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب ١٩٣٦، مخاطباً النواب: "باللحظة السعيدة، وانني لا أريد أسجل موافقتي على هذه المعاهدة فقط، بل سروري وشكري للحكومتين على عقدها للضرورات التي فرضتها بسبب المشكلات التي عانى منها كلا الطرفين، والذي فرض التعاون وعدم الاستمرار في التعنت في ذلك"[٥٩].

وتحدث في الجلسة نفسها رئيس الوزراء ياسين الهاشمي[٦٠] قائلاً: "ان هذه المعاهدة تمتلك صفة مهمة وهي ان الدولتين وافقتا على حسم الخلافات والمنازعات وفقاً للقرارات الدولية المقبولة.....ولابد من الإشارة الى التضحية التي قدمتها المملكة العربية السعودية في هذا الجانب كونها ليست عضواً في عصبة الأمم ومع ذلك وافقت على حسم المنازعات الحدودية... وعليه ستكون المعاهدة بداية للعمل المشترك"[٦١].

استمر مجلس النواب في محاضره حول الأمور العالقة بين العراق والسعودية لحسمها بصورة كاملة، وكان من ضمن المواضيع التي تم التطرق اليها في محاضر المجلس ما يتعلق بالخلافات حول المناطق المحايدة ومناطق الرعي لأهميتها لكلا الدولتين، ففي الجلسة الثانية من مناقشات مجلس النواب من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩ عرضت على لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب "لائحة قانون تصديق الاتفاق الخاص بإدارة المنطقة المحايدة بين العراق والمملكة العربية السعودية"، وبين الأسباب الموجبة لعرض هذه اللائحة لمناقشتها في مجلس النواب، نظراً لاشتراك الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية في المنطقة المحايدة وتساوي حقوقهما فيها وبما أن المنطقة المحايدة المذكورة يرتادها الكثير من عشائر الدولتين والعشائر التابعة لحكومات أخرى لتوفر المراعي والمياه فيها فقد اقتضت المصلحة وضع اتفاق بين الحكومتين يسمى (الاتفاق الخاص بإدارة المنطقة المحايدة) نص فيه على كيفية الانتفاع من هذه المنطقة والطريقة الواجب اتباعها في ادارتها والتعاون على توطيد الأمن فيها وحل الاختلافات التي تحدث بين رعايا الفريقين أو رعاياهما ورعايا دولة أخرى[٦٢].وقد أحيلت هذه اللائحة الى اللجنة القانونية في الجلسة المنعقدة في ١٧ حزيران عام ١٩٣٩، فنظرت فيها في جلستها المنعقدة في ٢٧ تموز عام ١٩٣٩ ووافقت عليها بعد أن استبدلت عبارة (لجلالة الملك) الواردة في المادة المنفردة بعبارة (لصاحب السمو الوصي) وقدمت تقريراً بذلك الى المجلس. فتم النظر بها في جلسته الحادية والعشرين المنعقدة في ٢ آب عام ١٩٣٩[٦٣].

وفي الجلسة نفسها قدمت "لائحة قانون تصديق الاتفاق الخاص بتنظيم شؤون الرعي وموارد المياه بين العراق والمملكة العربية السعودية"، وجاء في الأسباب الموجبة: بالنظر لطبيعة أراضي البلدين وتوفر المراعي والمياه في قسم منها دون الآخر غالباً، وبالنظر لما نصت عليه أحكام العهود المرعية بين الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية فقد جرت العادة على أن يستفيد رعايا كل فريق من مراعي الفريق الآخر ومياهه لذلك وجد من المصلحة تنظيم هذه الشؤون باتفاق يعقد بين الحكومتين سمي (اتفاق تنظيم شؤون الرعي وموارد المياه)

يضمن اجراء التسهيلات اللازمة لرعايا الطرفين عن الاستفادة من المراعي والمياه وذلك بإعفاء حيواناتهم وما يستعملونه لسد حاجاتهم الشخصية من الرسوم الكمركية وكذلك مراقبة الأمراض السارية والأسلحة[٦٤]، ولما كان من المحتمل أن يقيم رعايا احد الفريقين في مراعي الفريق الآخر مدة تتجاوز المدة المعينة لجباية الضرائب الأمر الذي يؤدي الى عرقلة أمر الجباية فقد عولجت هذه الناحية أيضاً وأصبح الاتفاق المذكور ضامناً لمصلحة الفريقين المتعاقدين ورعاياهما[٦٥]. وقد أحيلت هذه اللائحة الى اللجنة القانونية في الجلسة الثانية المنعقدة في ١٧حزيران١٩٣٩ فتم مناقشتها في جلستها المنعقدة في ٢٧ تموز ١٩٣٩ ورأت ان المادة الرابعة من هذه الاتفاقية مجحفة من جانب العراق لعدم انطباقها على أسس القوانين العراقية فقررت عدم الموافقة عليها وأوصت المجلس بعدم قبولها، وأن يوصي الحكومة المحترمة بالدخول في مفاوضة الحكومة السعودية المحترمة على أساس ان يكفل مصلحة الجانب العراقي وينطبق على الأسس القانونية العراقية، وقدمت تقريرها بذلك الى المجلس فنظر فيها المجلس في الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، في جلسته الحادية والعشرين المنعقدة في ٢ آب ١٩٣٩ وقرر تأجيلها[٦٦]"، وجاء في الأسباب الموجبة:

ان معاهدة المحمرة التي وقعت في الخامس من أيار عام ١٩٢٢ بين الحكومتين العراقية والسعودية عدّت عشيرتي الظفير والعمارات تابعتين للحكومة العراقية، وان شمر نجد تابعة الى السعودية، ولما كان قسم من عشيرتي الظفير والعمارات (فرقة الدهامشة) قد هاجر الى البلاد السعودية وأقام فيها منذ مدة طويلة كما ان قسماً من عشائر شمر السعودية هاجر الى العراق وأقام فيها من زمن بعيد فقد اتضح من ذلك أن النازحين يؤثرون الإقامة في البلاد التي نزحوا إليها ولا يرغبون في العودة الى بلادهم والاحتفاظ بتابعيتهم، ولما كانت مصلحة البلدين تقضي بأن يبت في قضية العشائر المذكورة بطريقة ملائمة فقد تم الاتفاق على عقد معاهدة بين الحكومة العراقية والمملكة العربية السعودية سميت (معاهدة تتعلق بتابعية العشائر) يعتبر بمقتضاها أفراد تلك العشائر الساكنين في أراضي أي الفريقين تابعين له إذا لم يعودوا الى بلادهم خلال ستة أشهر من تاريخ تبليغهم بذلك [٦٧].

لم تشهد العلاقات العراقية – السعودية طيلة المدة الواقعة بين اربعينيات القرن الماضي وحتى منتصف الخمسينيات منه أي مظاهر تعكر طبيعة العلاقات والاتفاقيات التي تم توقيعها بين الطرفين إذ استمر كلا الجانبين بتطويرها والعمل على بناء علاقات حسن الجوار[٦٨].

ومع ذلك كان مجلس النواب يتابع مجريات الاحداث وتطوراتها الي قد تحدث بين العراق والسعودية، لحسم كل الخلافات، الامر الذي استمر حتى منتف الخمسينات من القرن الماضي ففي الجلسة التاسعة عشر لسنة ١٩٥٦، أكد المجلس في مناقشاته حول تقرير لجنة الشؤون الخارجية المتضمن (لائحة قانون تصديق الاتفاق الاقتصادي بين الحكومة العراقية وحكومة المملكة العربية السعودية)، ان من النتائج المهمة لتحسين العلاقات الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية الاتفاق على جعل هذه الاتفاقية امتداد لحل جميع الخلافات بين البلدين، وعدم النظر الى ما قد يعكر صفو هذه العلاقات، وان المجلس يرحب بمثل هذه الاتفاقيات، لما لها من تأثير في استمرار التعاون بين الدولتين بما يعزز صلاتهم ويزيل كل خلاف مهما كان نوعه، وهو إشارة

واضحة لحل كل المشكلات الحدودية التي تم الاتفاق عليها مسبقاً[٦٩]، وفي هذا الصدد وجه نائب بغداد علي محمود الشيخ علي سؤالاً الى الحكومة يتعلق بتزويد المملكة العربية السعودية بمياه الشرب، وحث بضرورة الموافقة على ذلك ليكون ذلك مكملاً لهذه السياسات الرصينة ولزيادة التعاون بين الدولتين بما يزيد أواصر الصداقة وحسن الجوار، لكنه وجد من المناسب اطلاع المجلس والرأي العام على تفصيلات هذا المشروع في حالة الموافقة عليه من قبل الحكومة العراقية، فالموضوع من الأهمية والرغبة بالنسبة للمملكة العربية السعودية لحاجتها الماسة للمياه [٧٠].

وهو تأكيد للموقف المتميز لمحاضر مجلس النواب التي ركزت على موقف العراق لتوحيد الروابط الأخوية بين الأقطار العربية وفي الوقت نفسه انتقاد للموقف السعودي الذي وصفه النائب المذكور بعدم الجدية في تحسين العلاقات بين الدولتين عند حدوث المشكلات، وكما توضح موقف المجلس بالتنبيه الى موقف بريطانيا الذي كان يحاول الضغط على العراق بالموافقة على ما كانت تقترحه السعودية في المراحل الأولى من بدء الخلافات الحدودية الذي عبّر وبصورة واضحة عن مصالحها في المنطقة، لكن سرعان ما شهدت تلك المظاهر نوعاً من الانفراج والتطورات بسبب تغيير المواقف الداخلية والخارجية بين الدولتين الذي استمر حتى عام ١٩٥٨.

واذا كانت العلاقات العراقية – السعودية ابتدأت بتأزيم الخلافات بين البلدين، فأنها اتخذت فيما بعد مساراً والوصول الى حلول مرضية وتنقية الاجواء ليسود التفاهم والود ذاته على الخلافات مع الدول العربية الاخرى.

الخاتمة

مما سبق عرضة من مادة علمية تاريخية في هذا البحث ، وقد توصل البحث الى عدة استنتاجات وهي:

١- أن موضوع الخلافات والمشكلات الحدودية أخذت حيزاً مهماً وكبيراً في محاضر مجلس النواب العراقي، وقد اتسمت مواقف اعضاء مجلس النواب بالجدية والروح الوطنية للحفاظ على سيادة العراق واستقلاله، وهو ما يمكن وصفه بالدور المطلوب لبناء دولة العراق الحديث في جميع اتجاهاتها ومضامينها الفكرية والسياسية في واحدة من أدق مراحل تاريخ العراق لبناء دولته الفتية.

٢- كان لآراء وتعليقات ومداخلات النواب أثرها الواضح والكبير في جميع المواضيع ذات العلاقة بالخلافات الحدودية بين العراق والسعودية.

٣- لم تقتصر طروحات أعضاء مجلس النواب على النقد وإظهار السلبيات، بل تعدت ذلك لتشمل تقديم المعالجات لكثير من هذه المشكلات وكيفية التوصل الى الحلول المناسبة لها وفقاً لاسباب عملية وعلمية مدعمة بالأدلة والبراهين، وكان هدفهم الرئيس تحقيق الاستقلال الناجز للعراق وسيادته الوطنية.

٤- ان العراق بدولته الحديثة ورث عن العهد العثماني حدوداً غير واضحة ودقيقة مع السعودية وان هذه المشكلة فضلاً عن إطارها التاريخي، ارتبطت بالمتغيرات التي حدثت بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى وظهور التنافس الدولي ومحاولة الدول الاستعمارية عمل كل ما يتوافق مع مصالحها في المنطقة لغرض زيادة المشكلات بين الدول لتنفيذ سياساتها وقراراتها في ضوء هذه الخلافات وصعوبة التوصل الى حلها.

٥- عدّت اتفاقيات ومعاهدات السلام بين الدول التي اشتركت في الحرب العالمية الأولى اثر ضعف الدولة العثمانية وتفككها وانسحابها من الأراضي العربية، العامل الأكثر تأثيراً، بل والأساس في خلق المشكلات والخلافات الحدودية بين العراق والسعودية ، سيما أن تلك الخلافات ارتبطت بالفراغ الذي تركت الدولة العثمانية اثر انسحابها من هذه المناطق وتفكك أوضاعها الداخلية، فضلاً عن زيادة التنافس بين القوى الكبرى في المنطقة.

٦- اتخذت مناقشات النواب العراقيين في الخلافات الحدودية مع السعودية طابعاً سياسياً للقوى الوطنية أثناء المناقشات، وارتبط ذلك بالسياسات التي كانت تقوم بها بريطانيا في المنطقة سيما وأن الأخيرة كانت تتجاهل مؤسسات الحكم الوطني في العراق، فضلاً عن ذلك قيام دار الاعتماد البريطانية بالدور الأساسي والأول أثناء التفاوض في هذه الخلافات نيابة عن الحكومة العراقية.

٧- أكد النواب للحكومة العراقية بأن السعودية (نجد سابقاً)، كانت تضع العراقيل أمام حل المشكلات الحدودية، وعند التفاوض بصدد تلك الخلافات بإيعاز بريطاني، وعليه لم تمنع المعاهدات والاتفاقيات، الاعتداءات المستمرة على الحدود العراقية.

٨- لم يدخر أعضاء مجلس النواب جهداً عن توضيح مواقفهم الصريحة أثناء توقيع الاتفاقيات مع السعودية بالتعبير عن ارتياحهم لها، إذ عدوا ذلك مكسباً مهماً لكلا الدولتين لغرض حسم موضوعة الخلافات الحدودية والمشكلات التي ارتبطت بها، فضلاً عن ذلك استمر نواب المجلس بمتابعة مجريات الأحداث وتطوراتها التي قد تحدث بين العراق والسعودية للمشاركة بحسم الخلافات التي قد تحدث لغرض إدامة الروابط الأخوية واستمرارها.

٩- بروز دور دار الاعتماد البريطانية بشكل واضح في تحديد طبيعة العلاقات العراقية – السورية، وكان العامل في ذلك الخلافات البريطانية – الفرنسية للسيطرة على المنطقة، وكان الأبرز في الخلافات العراقية – السورية موضوع العشائر التي كانت دار الاعتماد البريطانية تتعمد اثارتها لخلق المشكلات مع فرنسا.

ولما سبق نجد أن تتبع محاضر مجلس النواب العراقي للمدة ١٩٢٥- ١٩٥٨ في موضوع الخلافات الحدودية مع السعودية شكلت اختباراً مهماً لقدرة الدولة العراقية في إدارة هذا الملف والدور المهم لأعضاء مجلس النواب في موضوع سيادي بالغ الأهمية، كون الأخير أصبح النافذة للتعبير عن إرادة العراق واستقلاله الوطني، المعنى الأقرب للمفهوم التاريخي للحدود الذي يعني انعكاس لتكامل الدولة وتوسعها أو تجزئتها فضلاً عن التعبير عن فلسفة الدولة ودرجة قوتها أو ضعفها وفقاً لسياقاتها التاريخية.

الهوامش والتعليقات:

(١) صادق السوداني، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠-١٩٣١، دراسة في العلاقات السياسية، بغداد، ١٩٧٥، ص٩٠. وللتفصيل ينظر: منسي شرموط المسلط، موقف العراق من الصراع النجدي الحجازي ١٩٢٠- ١٩٢٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٥٦-٦١.

(٢) نجود حمد فالح الشهراني، الدور البريطاني في ترسيم الحدود السعودية – العراقية ١٩٢١- ١٩٣٢، بحث منشور، مجلة القلم للدراسات التاريخية والحضارية، العدد الرابع، الجزائر، ٢٠٢١، ص٢٣.

(٣) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، ط٢، ١٩٨٦، ص٣٤٤؛ نجود حمد فالح الشمراني، المصدر السابق، ص٤٥.

(٤) محمد مظفر الأدهمي، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٢- ١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الآداب، ١٩٧٢، ص٣٠.

(٥) وهي الصراعات بين عبد العزيز ابن سعود امير نجد عبد العزيز سعود وابن الرشيد امير حائل على الحدود العراقية التي تمثلت بتحرك العشائر على مناطق الرعي والمياه لغرض السيطرة عليها عبر المناطق الحدودية وبصورة مستمرة والتي كان يرافقها عمليات الغزو والنهب والسلب الواحد على الاخر ولم يستثنى من ذلك حدوث ضحايا من كلا الجا نبين ولم تستطع اطراف النزاع ايقافها . ينظر:

Arnold. J. Tony bee, Survey of International, Affairs, London 1925, p.p.330-331.

(٦) عبد العزيز ابن سعود (١٨٧٦- ١٩٥٣)، مؤسسة المملكة السعودية، رجل دولة وسياسي وعسكري، اول ملوك المملكة السعودية والحاكم الرابع عشر من اسرة آل سعود، ولد في الرياض وهو ملك الحجاز وسلطان نجد وملحقاتها، قام بعدة ة غارات منها غارات الاخوان عام ١٩٢٤ على شرق الاردن والحرب النجدية الحجازية عام ١٩٢٤، توفى اثر نوبة قلبية. للتفصيل عن حياته ينظر: خير الدين الزركلي ، الاعلام ، قاموس تراجم لاشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين ، ط١٥، بيروت، دار العلم للملايين، ج٤، ١٩٩٦، ص١٩.

(7)Arnold. J. Tony bee, Op.Cit, p 330- 331.

(٨) كان في مقدمة هؤلاء الشيخ حمود بن صويط شيخ الظفير. للتفصيل ينظر:

British Report on Iraq Administration, October 1920 March 1922, London 1922, p.119; ؛ عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ج٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٣، ص٢٢٦ .

(٩) أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ط٥، الرياض، ١٩٨١، ص٣٠٧؛ عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ص٢٢٨- ٢٢٩

(١٠) عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، المصدر السابق، ص٢٣١.

(١١) مذكرات سندرسن باشا – طبيب العائلة الملكية في العراق، ط٢، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨١، ص١٥١.

(١٢) مؤتمر كربلاء: مؤتمر شعبي عقد في مدينة كربلاء اثر قيام فرقة من "الإخوان " من عشائر آل سعود على منطقة جنوب الناصرية عام ١٩٢٢، وكان المؤتمر برئاسة المرجع محمد مهدي الخالصي وللمدة من ٩ نيسان-١٢ نيسان ١٩٢٢ وحضره الكثير من رؤساء العشائر ورجال الدين من السنة والشيعة وبلغ عدد الحضور ما يقارب ٢٠٠٠، فيما بلغت عدد الدعوات التي ارسلت من رئاسة المؤتمر الى المدعوين من رؤوساء العشائر والزعماء السياسيين نحو ٢٥٠ دعوة وقام عبد العزيز القصاب متصرف كربلاء باتخاذ التدابير الامنية لحفظ الامن والنظام، للتفصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً

وحديثاً، بغداد، دار الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص٢١٣؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص٩٣-٩٦.

(١٣) د. ك. و، البلاط الملكي الملفة ٣١١/٨٧١، المضابط التي نظمت في مؤتمر كربلاء احتجاجاً على غزوات عشائر عبد العزيز ابن سعود (أوراق ومتفرقة)/ وثيقة ٥٣، ص١٠٥.

(١٤) صبيح نشأت: (١٨٨٣- ١٩٢٩)، سياسي عراقي. درس الحربية في اسطنبول وتخرج منها برتبة ضابط في الجيش العثماني، ثم دخل كلية الاركان العثمانية وتخرج منها عام ١٩٠٤، وأول أمين للعاصمة بغداد عام ١٩٢٣، وهو أول من وضع شعارا لأمانة العاصمة. شغل منصب وزير الإشغال والمواصلات في الوزارة النقيبية الثانية، واستمر في منصبه في الوزارة النقيبية الثالثة عام ١٩٢٢، وعاد لنفس المنصب في وزارة جعفر العسكري الأولى عام ١٩٢٤. كما شغل منصب وزير الدفاع وكالة في وزارة عبد المحسن السعدون الثانية عام ١٩٢٥، ثم عين وزيرا للمالية وكالة في الحكومة نفسها. توفي في ١٩ تموز ١٩٢٩. للتفصيل ينظر: علي صالح الكعبي ، ج٢، نواب الوية أربيل والسليمانية والموصل في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥ -١٩٥٨، السويد – ٢٠١١، ص ١١٣.

(١٥) براند هنري بورديلون: (١٨٨٣- ١٩٤٨) سياسي بريطاني شغل منصب حاكم اوغندا ١٩٣٢- ١٩٣٥، ونيجيريا ١٩٣٥- ١٩٤٣ ، السكرتير الخاص لبرسي كوكس الذي كان يثق بقدراته وإمكانياته في حل المشكلات الحدودية بين الدول، تم تعيينه سكرتيراً سياسياً للمفوض السامي للعراق في عام ١٩٢١م. ومن عام ١٩٢٤م إلى ١٩٢٩م، وقد أوفده كوكس في وقتها لحسم موضوع تلك الخلافات وعدم زيادة حدتها، توفي عام ١٩٤٣ بصورة مفاجئة. للتفصيل ينظر: د. ك. و، البلاط الملكي الملفة ٣١١/٨٧١، اتفاقية المحمرة ٥ ايار ١٩٣٣، وثيقة ٢٨ ص ١-٢ .

(١٦) د. ك. و، البلاط الملكي الملفة ٣١١/٨٧١، اتفاقية المحمرة ٥ ايار١٩٣٣ ، وثيقة ٢٨ ص ١-٢؛ امين الريحاني، تاريخ نجد... ، ص ٣٠٧.

(١٧) صادق حسن السوداني، المصدر السابق، ص٦١١.

(١٨) هاشم عبد الغني، العلاقات العراقية – السعودية ١٩٢١-١٩٣٢، بغداد، دار الحرية للطباعة، ص١٠١-١٠٧؛ عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ العراق الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٥٨.

(١٩) جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، بغداد، مركز الدراسات البغدادية، ط٢، ١٩٨٨، ص٢١٤-٢١٥؛ عبد العزيز الدوري، المصدر السابق، ص١٥٨.

(٢٠) امين الريحاني، تاريخ نجد، ص٣١٤-٣١٥.

(٢١) امين الريحاني، تاريخ نجد ، ص٣١٥.

(٢٢) تسلم عبد المحسن السعدون الوزارة وهي وزارته الاولى (١٨ تشرين الثاني ١٩٢٢- ٢٢ تشرين الثاني ١٩٢٣) . عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج١، ص١٥٣.

(٢٣) هنري دوبس: (١٨٧١- ١٩٣٤)، وهو ثاني مندوب سامي في العراق، تلقى دروسه في جامعة اوكسفورد وتخصص في شؤون الهند والأقطار العربية وإيران، تقلد وظيفة معتمد خاص لنائب حاكم الولايات الشمالية الغربية في الهند عام ١٨٩٦، زار بغداد أول مرة عام ١٩٠١، ودرس الملاحة في الفرات من حلب الى بغداد، اصبح مندوباً لبريطانيا في لجنة الحدود الروسية – الأفغانية عام ١٩٠٣، وبدأت علاقته واضحة في العراق بعد احتلال بريطانيا للبصرة عام ١٩١٤، اشرف دوبس على تنظيم الإدارة في البصرة عام ١٩١٥، استلم مهامه مستشاراً لبرسي كوكس عام ١٩٢٢، وبدأ عمله معتمداً سامياً عام ١٩٢٣، كان خشن الطباع والهياج الشديد مما أدى الى تأزم الوضع بين دار الاعتماد والبلاط الملكي ومجلس الوزراء مما دفع بريطانيا الى انهاء خدماته في شباط عام ١٩٢٩ اثر مشادة بينه وبين الملك فيصل الأول، توفي عام ١٩٣٤. للتفصيل

عن حياته ينظر: انعام محمد علي السلمان، أثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣- ١٩٢٩، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

(٢٤) د . ك . و، كتاب الديوان الملكي الى مجلس الوزراء والمقرر إرساله الى عبد العزيز ابن سعود المرقم س، الملفة ٢٢١/١٤، في ٢٢ اب١٩٢٢، و٢٥، ص١ ، لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٦، ص١١٥.

(٢٥) امين الريحاني، تاريخ نجد، ص٣٢١؛ ستيفن همسلي ولونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠- ١٩٥٠، ج١، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، بغداد، دار الاعتماد العربية للنشر، ١٩٨٨، ص٢٦٣.

(٢٦) د. ك. و، سجلات لندن، المقر الجوي، القوات البريطانية في العراق، بغداد ٢٠ تشرين الأول ١٩٢٤، و ١ص٨.

(٢٧) ينظر: ياسين طه ظاهر، دار الاعتماد البريطاني وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢، دراسة تاريخية سياسية، المكتبة الوطنية، دار الكتب والوثائق، بغداد، ٢٠١١، ص٣٣٩.

(٢٨) سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦، ج١. بغداد، ١٩٧٤، ص٢٧٥.

(29) British Report on Iraq Administration for the year 1925, London 1926, p.26.

(٣٠) تسلم عبد المحسن السعدون الوزارة في(٢٦حزيران ١٩٢٥- ٢١ تشرين الثاني ١٩٢٦)، عبد الرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، بغداد، وزارة الثقافة والاعلام، ط٢، ١٩٨٦، ص ٥.

(٣١) فالكيغهام كلايتون (١٨٧٥- ١٩٢٩)، تخرج من الاكاديمية العسكرية الملكية في مقاطعة ويلشر وخدم في قوات الاحتلال البريطانية خلال السنوات ١٩١٠-١٩١٩، وتولى إدارة الاستخبارات هناك في المدة ١٩١٤- ١٩١٧، وأسس المكتب العربي في القاهرة عام ١٩١٦، لتنفيذ السياسة =البريطانية في المنطقة، ويعدّ من خبراء بريطانيا في شؤون المنطقة والشرق الأوسط، عمل في الحجاز أيام الثورة العربية، اصبح معتمداً سامياً للعراق في آذار ١٩٢٩، ولكنه لم يستمر عمله في العراق طويلاً إذ توفي بالسكتة القلبية في الحادي عشر من أيلول ١٩٢٩. للتفصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص٢٣٦؛ ياسين طه باقر، المصدر السابق، ص٦٩.

(٣٢) د. ك. و، البلاط الملكي الملفة ٣١١/٨٦٥ (مؤتمر بحرة ١٩٢٥- ملحق هـ) كتاب دار الاعتماد بي أو/ ٢٠١ في ١١ أيار ١٩٢٥، ص ١-٢.

(٣٣) بحرة: منطقة تقع بين مكة المكرمة وجدة. ينظر: عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص١٣.

(٣٤) عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص١٣-١٤.

(٣٥) د. ك . و . التقرير البريطاني عن أحوال العراق ١٩٢٦-١٩٢٧، بغداد في ٢٤ أيار ١٩٢٨، ص٢٦٠؛ ستيفن همسلي ولونكريك، العراق الحديث، ج١، ص٢٦٤.

(36) British Report on Iraq Administration for year 1925, London, 1926;

- سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسات العراقية، ج١، ١٩٢٢.

(٣٧) د. ك. و، البلاط الملكي الملفة ٣١١/٨٦٥، مؤتمر بحرة ١٩٢٥، كتاب دار الاعتماد بي أو/ ٢٠١، ١١ آذار ١٩٢٧، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص٥.

(٣٨) علي محمد حسين الاميري، مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي والبعد السياسي، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص٢٣.

(٣٩) عبد المحسن شلاش (١٨٨٢-١٩٤٨) ولد في النجف وهو من قبيلة خفاجة، درس العربية والأدب على يد معلمين غير حكوميين، واشتغل بالتجارة في بداية حياته وأصبح وكيلاً تجارياً لأمراء حائل في النجف، أسهم في ثورة العشرين، وقد تم

اعتقاله من قبل البريطانيين ونُقل الى الحلة وأفرج عنه عام ١٩٢١، تفرغ بعد ذلك للتجارة، وأصبح من تجار النجف المعروفين، وأصحاب الأراضي الواسعة تقلد عدة مناصب فعين وزيراً للمالية عام ١٩٢٣، وزيراً للأشغال عام ١٩٢٨ – ١٩٢٩، وكان له دور متميز في مناقشات مجلس النواب، توفي في النجف عام ١٩٤٨. للتفصيل عن حياته ينظر: حميد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، ج١، بغداد، ١٩٥٢، ص١٣٦؛ محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥– ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، ١٩٩٥، ص١١٩.

(٤٠) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥ ، ص٢٠، نشر ملحق بالعدد (٣٧٦) جريدة الوقائع العراقية ١٩٢٥/١٢/١٠.

(٤١) المصدر نفسه، ص٢٠.

(٤٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٤٩)، ٢١ نيسان ١٩٢٧، ص٦٧٩–٦٨٠.

(٤٣) المصدر نفسه ، ص٦٨٠.

(٤٤) داود الجلبي (١٨٨٦– ١٩٦٥)، ولد في اربيل واتم دراسته فيها، سافر الى اسطنبول ودرس الحقوق وتخرج عام ١٩٠٨، عين في وزارة المعارف التركية ، عاد الى بغداد عام ١٩٢١، عين نائباً عن اربيل في المجلس التأسيسي وانتخب نائباً لرئيس المجلس عام ١٩٢٤، انتخب نائباً عن اربيل عام ١٩٢٦، جدد انتخابه عام ١٩٢٧، اصبح وزيراً للعدلية عام ١٩٢٨، وعام ١٩٣٣، عين وزيرا مفوضا للعراق في طهران فوزيراً للدولة (١٩٤٢– ١٩٤٣)، ينظر: صالح الكعبي، المصدر السابق، ج٢، ص١٠٣.

(٤٥) م.م.ن، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، الجلسة (٤٩)، ٢١ نيسان ١٩٢٧، ص٦٨١–٦٨٢.

(٤٦) ينظر: مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية (البحث عن الاستقرار)، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٩، ص١٥؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص١٦٧.

(٤٧) المصدر نفسه ، ص١٥؛ عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٢، ص١٦٧.

(٤٨) م. م. ن، الدورة الانتخابية الأولى، اجتماع عام ١٩٢٨ الاعتيادي، ٢ كانون الثاني ١٩٢٨، ص٧٧. نشر ملحقاً بالعدد (٦١٢) من جريدة الوقائع العراقية في ١٣ كانون الثاني ١٩٢٨.

(٤٩) شكلت وزارة السعدون الثالثة(١٤ كانون الثاني ١٩٢٨– ٢٨ نيسان ١٩٢٩)، عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، ج٢، ص ١٤٧–١٤٨.

(50) British Report on Iraq Administration for year 1926-1927, p.260;
ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث، ج١، ص٢٦٤.

(٥١) د. ك. و، البلاط الملكي الملفة ٣١١/٨٩٢ (المعاهدات العراقية النجدية لسنة ١٩٢٨) كتاب بورديلون الى رئيس الوزراء بي أو/٤٨٠ في تشرين الأول ١٩٢٨ و٢٩٥، وتوفيق السويدي، مذكراتي في صميم الاحداث، ص١٢٢.

(٥٢) د. ك. و، البلاط الملكي الملفة ٣١١/٨٩٢ (ملفة المعاهدات النجدية ١٩٣٠)، التقرير النهائي الذي قدمه ناجي شوكت وزير الداخلية من الوفد العراقي الى ناجي السويدي رئيس الوزراء في الخامس عشر من شباط ١٩٣٠ و٤ ص٢٨؛ مذكرات سندرسن باشا، ص١٥٣.

(٥٣) فرنسيس همفريز (١٨٧٩–١٩٧١) درس في جامعة اكسفورد عمل في الحقل الدبلوماسي في طابل، عين معتمداً سامياً جديداً خلفاً لكلايتون في السابع من تشرين الأول عام ١٩٢٩، وبعد دخول العراق العصبة في الثالث من تشرين الأول عام ١٩٣٢ أصبح أول سفير لبريطانيا في بغداد وعمل ثلاث سنوات سفيراً في العراق، وحدث في عهده تطور في العلاقات العراقية العربية إذ قام نوري السعيد بالتوقيع في السعودية في نيسان عام ١٩٣٠ على اتفاق حسن جوار مع عبد العزيز ابن

سعود لاسترداد المجرمين، كما تم في عهده تحرر العراق من لائحة الانتداب تحولت دار الاعتماد البريطانية الى السفارة البريطانية في العراق. للتفصيل ينظر: نجدة فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٣٦، مركز دراسات الخليج العربي ١٩٨٣، ص٨٩.

(٥٤) عبد الرزاق والحسني، تاريخ الوزارات، ج٢، ص٢٨.

(٥٥) عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥– ١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب – جامعة الموصل، ١٩٩٣، ص٤٦٩.

(٥٦) م. م. ن، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، الجلسة (٦٤)، ١٣ أيار، ١٩٣١، ص٩٦٥.

(٥٧) المصدر نفسه، ص٩٦٥.

(٥٨) علي محمود الشيخ علي (١٩٠١– ١٩٦٨) ولد في بغداد، ويعود نسبه الى قبيلة العبيد، اكمل دراسته في كربلاء والحلة، ثم انتقل الى بغداد وأكمل دراسته فيها، دخل كلية الحقوق وتخرج عام ١٩٢٣، انتسب الى حزب حرس الاستقلال الذي أسسه محمد الصدر عام ١٩١٩، كان من المؤيدين لثورة العشرين والمحرضين ضد البريطانيين، انتخب نائباً عن لواء الكوت عام ١٩٣٣، وعن لواء بغداد عام ١٩٣٥، أصبح وزيراً للعدلية والدفاع عام ١٩٣٧، اعتُقل عام ١٩٤١ وسُجن بعد فشل حركة مايس ١٩٤١. ينظر: حميد المطبعي، المصدر السابق، ج١، ص١٤٦؛ مذكرات علي محمود الشيخ علي، تحقيق وتعليق: محمد حسين الزبيدي، بغداد، ١٩٨٥، ص١٣–١٩.

(٥٩) م. م. ن، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، الجلسة (٥٢)، ٩ نيسان ١٩٣٦، ص ٩٢٨.

(٦٠) تشكلت وزارة ياسين الهاشمي وهي الثانية (٧ اذار ١٩٣٥– ٢٩ تشرين الاول ١٩٣٦)، عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج١٠/ ص ٢٨٢.

(٦١) م. م. ن. الدورة الانتخابية السادسة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥ الجلسة ٥٢،المصدر السابق ، ص٩٣١.

(٦٢) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة ٢ في ٢٧ تموز١٩٣٩، ص٧٧.

(٦٣)م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة ٢ في ٢٧ تموز١٩٣٩، ، ص٧٨.

(٦٤) م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة ٢ في ٢٧ تموز١٩٣٩، ص٧٨.

(٦٥) المصدر نفسه، ص٧٨.

(٦٦)م.م.ن، الدورة الانتخابية التاسعة، من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٤٠، الجلسة ١ في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٠،، ص ١.

(٦٧) م. م . ن، الدورة الانتخابية التاسعة، من الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٠ الجلسة ١ في ٥ تشرين الثاني ١٩٤٠، ص ١.

(٦٨) عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥–١٩٥٨، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الموصل – ١٩٩٣.، ص٤٧٠–٤٧١.

(٦٩) م. م . ن، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، الجلسة (١٩) في ١٢ حزيران ١٩٥٧، ص٣٥٧.

(٧٠) م. م . ن ، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، الجلسة (١٩) في ١٢ حزيران ١٩٥٧، ص٣٥٧.

المصادر:

١. أمين الريحاني، تاريخ نجد وملحقاته، ط٥، الرياض، ١٩٨١.

٢. جعفر العسكري، مذكرات جعفر العسكري، ط٢، بغداد، مركز الدراسات البغدادية، ١٩٨٨.

٣. خير الدين الزركلي، الأعلام: قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، ط١٥، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٩٦.

٤. ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث ١٩٠٠-١٩٥٠، ترجمة وتعليق: سليم طه التكريتي، بغداد، دار الاعتماد العربية للنشر، ١٩٨٨.

٥. صادق السوداني، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٠-١٩٣١: دراسة في العلاقات السياسية، بغداد، ١٩٧٥.

٦. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ط٢، بغداد، وزارة الثقافة والإعلام، ١٩٨٦.

٧. عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠١٣.

٨. عبد الرزاق الحسني، العراق قديماً وحديثاً، بغداد، دار الرافدين للطباعة والنشر، ٢٠١٣.

٩. عبد العزيز الدوري، مقدمة في تاريخ العراق الاقتصادي والاجتماعي، بيروت، دار الطليعة، ١٩٥٨.

١٠. علي صالح الكعبي، نواب ألوية أربيل والسليمانية والموصل في مجلس النواب العراقي في العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، السويد، ٢٠١١.

١١. علي محمود الشيخ علي، مذكرات علي محمود الشيخ علي، تحقيق وتعليق: محمد حسين الزبيدي، بغداد، ١٩٨٥.

١٢. لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد المحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي، بغداد، مكتبة اليقظة العربية، ١٩٨٦.

١٣. مشاري عبد الرحمن النعيم، الحدود السياسية السعودية (البحث عن الاستقرار)، بيروت، دار الساقي، ١٩٩٩.

١٤. مذكرات سندرسن باشا: طبيب العائلة الملكية في العراق، ط٢، ترجمة: سليم طه التكريتي، بغداد، ١٩٨١.

١٥. نجدة فتحي صفوت، العراق في الوثائق البريطانية ١٩٣٦، مركز دراسات الخليج العربي، ١٩٨٣.

١٦. هاشم عبد الغني، العلاقات العراقية – السعودية ١٩٢١-١٩٣٢، بغداد، دار الحرية للطباعة، (ب. ت).

١٧. ياسين طه ظاهر، دار الاعتماد البريطاني وتكوين الحكم الوطني في العراق ١٩٢٠-١٩٣٢: دراسة تاريخية سياسية، بغداد، المكتبة الوطنية، دار الكتب والوثائق، ٢٠١١.

١٨. إنعام محمد علي السلمان، أثر هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

١٩. سامي عبد الحافظ القيسي، ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية حتى عام ١٩٣٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، بغداد، ١٩٧٤.

٢٠. عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي ١٩٢٥-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٩٣.

٢١. محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي ١٩٢٥-١٩٥٨، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية (ابن رشد)، جامعة بغداد، ١٩٩٥.

٢٢. محمد مظفر الأدهمي، العلاقات العراقية السعودية ١٩٢٢-١٩٣٢، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٧٢.

٢٣. منسي شرموط المسلط، موقف العراق من الصراع النجدي الحجازي ١٩٢٠-١٩٢٦، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

٢٤. دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)، البلاط الملكي، المضابط التي نظمت في مؤتمر كربلاء احتجاجاً على غزوات عشائر عبد العزيز ابن سعود، أوراق ومتفرقة.
٢٥. دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)، البلاط الملكي، اتفاقية المحمرة، ١٩٣٣.
٢٦. دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)، الديوان الملكي، كتاب إلى مجلس الوزراء والمقرر إرساله إلى عبد العزيز ابن سعود، ١٩٢٢.
٢٧. دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)، التقرير البريطاني عن أحوال العراق ١٩٢٦-١٩٢٧، ١٩٢٨.
٢٨. دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)، البلاط الملكي، مؤتمر بحرة ١٩٢٥، كتاب دار الاعتماد، ١٩٢٥.
٢٩. دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)، البلاط الملكي، مؤتمر بحرة ١٩٢٥، كتاب دار الاعتماد، ١٩٢٧.
٣٠. دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)، البلاط الملكي، ملفة المعاهدات العراقية النجدية لسنة ١٩٢٨، كتاب بورديلون إلى رئيس الوزراء، ١٩٢٨.
٣١. دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)، البلاط الملكي، ملفة المعاهدات النجدية ١٩٣٠، التقرير النهائي المقدم من وزير الداخلية ناجي شوكت، ١٩٣٠.
٣٢. دار الكتب والوثائق العراقية (د. ك. و)، سجلات لندن، المقر الجوي، القوات البريطانية في العراق، ١٩٢٤.
٣٣. محاضر مجلس النواب العراقي (م. م. ن)، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٢٥، منشور كملحق في جريدة الوقائع العراقية، ١٩٢٥.
٣٤. محاضر مجلس النواب العراقي (م. م. ن)، الدورة الانتخابية الأولى، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٢٦، ١٩٢٧.
٣٥. محاضر مجلس النواب العراقي (م. م. ن)، الدورة الانتخابية الأولى، اجتماع عام ١٩٢٨ الاعتيادي، ١٩٢٨.
٣٦. جريدة الوقائع العراقية، ملحق العدد (٦١٢)، ١٩٢٨.
٣٧. محاضر مجلس النواب العراقي (م. م. ن)، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣١، ١٩٣١.
٣٨. محاضر مجلس النواب العراقي (م. م. ن)، الدورة الانتخابية السادسة، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٣٥، ١٩٣٦.
٣٩. محاضر مجلس النواب العراقي (م. م. ن)، الدورة الانتخابية الخامسة عشر، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٥٦، ١٩٥٧.
٤٠. علي محمد حسين الأميري، مشكلات الحدود في منطقة الخليج العربي والبعد السياسي، بحث منشور، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
٤١. نجود حمد فالح الشهراني، الدور البريطاني في ترسيم الحدود السعودية – العراقية ١٩٢١-١٩٣٢، بحث منشور، مجلة القلم للدراسات التاريخية والحضارية، العدد الرابع، الجزائر، ٢٠٢١.
42. Arnold J. Toynbee ،Survey of International Affairs ،London, 1925.
43. British Report on Iraq Administration, October 1920 – March 1922 ،London, 1922.
44. British Report on Iraq Administration for the year 1925 ،London, 1926.
45. British Report on Iraq Administration for the year 1926-1927.